المجلس التنفيذي
الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة
روما، 15 سبتمبر/أيلول 2026

الاستثمار في تعزيز قدرة السكان الريفيين على الصمود في السياقات الهشة: أبرز التطورات المؤسسية منذ التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق وآفاق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

الوثيقة: EB 2026/148/R.11

بند جدول الأعمال: 4

التاريخ: 11 أغسطس/آب 2026

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض هذه الوثيقة.

الأسئلة التقنية:

Donal Brown
نائب المدير المساعد
دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: d.brown@ifad.org

Bettina Prato
مستشارة رئيسية للسياسات والتقنيات لنائب الرئيس المساعد
دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: b.prato@ifad.org

Yukta Kumar
كبيرة الأخصائيين، الهشاشة
وحدة الهشاشة، دائرة العمليات القطرية
البريد الإلكتروني: y.kumar@ifad.org

للمزيد من المعلومات بشأن عمل الصندوق في مجال الهشاشة، يرجى زيارة
https://www.ifad.org/ar/w/المنشورات/نهج-محدّث-لانخراط-الصندوق-في-الأوضاع-الهشة

أولا- المقدمة والأساس المنطقي لورقة المناقشة هذه

1- **منذ المناقشة السابقة بشأن الهشاشة في الدورة الثامنة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي، ظلت الهشاشة ظاهرة منتشرة على مستوى العالم**، فيما تغيرت بيئة تمويل التنمية والعمل الإنساني وبناء السلام بشكل عميق. وفي منظومة الأمم المتحدة وفيما بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أدى ذلك إلى تعزيز التفكير الجاد في كيفية تحقيق أثر أكبر في السياقات الهشة، بما في ذلك من خلال زيادة التركيز على منع الأزمات، والقدرة على الصمود والترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، والربط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام.

2- وعلى مدى هذه السنوات، **عزز الصندوق قدرته على تعزيز القدرة على الصمود[1] في السياقات الهشة وسياقات الأزمات**. وقد أطلق نهجا تشغيليا محدثا، وأنشأ وحدة الهشاشة، وعزز فهمه للهشاشة، وعمل مع الشركاء، بما في ذلك الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقرا لهما، وركز الاستجابة للأزمات على الاستثمارات الطويلة الأجل واستفاد من اللامركزية لدعم المشاركة الفعالة. وبما أن الهشاشة لا تزال موضوعا رئيسيا بالنسبة إلى التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق، فهذه هي اللحظة المناسبة للنظر في التقدم المحرز وكيفية تعزيز القدرات بشكل أكبر. وبناء على ذلك، تُطلع هذه الورقة ممثلي المجلس التنفيذي على آخر الأعمال المنفذة منذ الدورة الثامنة والثلاثين بعد المائة للمجلس التنفيذي وأبرز الدروس المستفادة.

ثانيا- بصمة الصندوق في السياقات الهشة

3- **يعمل الصندوق وفق تعريف للهشاشة مصمم** ليكون ذا صلة **بمهمته**. ووفقا لاستراتيجية الصندوق للانخراط في البلدان التي تعاني من أوضاع هشة[2] (الوثيقة EB 2016/119/R.4)، "الهشاشة هي وضع يتسم بالتعرض الكبير للهزات الطبيعية وتلك التي يتسبب بها الإنسان، وغالبا ما تتزامن أيضا بمخاطر عالية للعنف والنزاع. وتعتبر هياكل الحوكمة الضعيفة، مع المؤسسات التي تتسم بتدني القدرات، محركا ونتيجة مشتركة للأوضاع الهشة. وينجم عن الأوضاع الهشة نمطيا بيئات تمكينية أضعف للتحول الريفي المستدام، وتتسم بأزمات ممتدة و/أو متكررة، مع ما لذلك من تبعات على الغالب على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي." وللهشاشة في هذا السياق خمسة أبعاد: الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والمناخي، والسياسي/المؤسسي والأمني. وبالنسبة إلى كل بُعد، يمكن تحديد عوامل محركة مختلفة، أو أسباب مختلفة للمخاطر والضعف.

4- وليس هذا التعريف أداة لتصنيف البلدان. ولتتبع تخصيص الموارد الأساسية للبلدان ذات الأوضاع الهشة ولأغراض الإبلاغ المؤسسي، يعتمد الصندوق على القوائم السنوية للبنك الدولي للبلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة، والنزاع والعنف أو من الهشاشة المؤسسية.[3]

5- **ويبين استخدام تعريف الصندوق أن الهشاشة منتشرة على نطاق واسع في حافظته السيادية**. وعلى مدى العامين الماضيين، استثمر الصندوق في تحليل للحافظة باستخدام الذكاء الاصطناعي للحصول على فهم دقيق لشكل الهشاشة في سياقات محددة.[4] وأظهر ذلك أنه **حتى مارس/آذار 2026، كانت الهشاشة كما حددها**

[1] يعمل الصندوق وفقا لتعريف الأمم المتحدة للقدرة على الصمود. ولمزيد من المعلومات حول كيفية تفعيل الصندوق لهذا المفهوم في عملياته، انظر https://www.ifad.org/documents/d/new-ifad.org/htdn-rdmt-pdf.

[2] الوثيقة EB 2016/119/R.4.

[3] يعد تخصيص الموارد الأساسية للبلدان المدرجة في قائمة البنك الدولي إجراء قابلا للرصد في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، مع هدف تخصيص ما لا يقل عن 30 في المائة من الموارد الأساسية. وحتى يوليو/تموز 2026، يستخدم البنك الدولي منهجية جديدة لتحديد البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة، والنزاع والعنف، والبلدان التي تعاني من الهشاشة المؤسسية.

[4] فيما يتعلق بالتحليل الأول بأثر رجعي، كان الموعد النهائي هو 31 مارس/آذار 2026. وقد غطى 170 مشروعا مع توافر تقارير تصميم المشروعات على الموقع الإلكتروني للصندوق، باستثناء المشروعات من النوع جيم. وكان أقدم تاريخ لموافقة المجلس التنفيذي 15 ديسمبر/كانون الأول 2010 وأحدث تاريخ 29 ديسمبر/كانون الأول 2025.

الصندوق موجودة في 170 مشروعا في 85 بلدا خلال الفترة 2025–2026. وأظهر التحليل أن المشروعات تتركز في المناطق التي تكون فيها العوامل المحركة للهشاشة ضمن الميزة النسبية للصندوق لمعالجتها وحيث يكون أثرها على الأمن الغذائي والزراعة مرتفعا. ويتضح ذلك في صورة لوحة البيانات الواردة في الذيل، والتي تبين انتشار مختلف أبعاد الهشاشة في سياقات المشروعات.

6- **ويتمثل الاستخدام الأهم لتعريف الصندوق في توجيه تقييمات المخاطر ومواطن الضعف** في البرامج القطرية **وتحديد مسارات تعزيز القدرة على الصمود**. وهو يهدف إلى توجيه الاستهداف، والاستثمارات، والأنشطة غير الإقراضية والشراكات من أجل التنفيذ الفعال. ويرافق التعريف **أربعُ نقاط دخول** للصندوق لمعالجة أبرز العوامل المحركة للهشاشة وتعزيز القدرة على الصمود: تعزيز الأمن الغذائي والتغذية، وتقوية المؤسسات المحلية، وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، ودعم أدوار المرأة في تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

ثالثا- أبرز التطورات المؤسسية خلال السنوات الثلاث الماضية

7- منذ المناقشة السابقة التي أجراها المجلس التنفيذي حول هذا الموضوع في عام 2023، استثمر الصندوق بشكل كبير في **بناء الأدوات والقدرات** اللازمة للعمل في هذا المجال. وعلى المستوى التشغيلي، اتجهت الجهود نحو اتباع نهج مستنير ومستند إلى المخاطر في تصميم الاستثمارات وتنفيذها، مما يدعم تنفيذا أكثر فعالية وقدرة أكبر على الصمود. ومن منظور مؤسسي أوسع، عزز الصندوق إطار عمله لإدارة المخاطر وأدرج اعتبارات الهشاشة ضمن العوامل التي توجه اللامركزية، وتزويد المكاتب القطرية بالموارد، والرقابة المالية المؤسسية، وتطوير المنتجات المالية، والشراكات.

8- ومن بين أبرز التطورات المؤسسية **إنشاء وحدة الهشاشة** في دائرة العمليات القطرية، التي تعمل بالتعاون مع أفرقة على نطاق المؤسسة، وهي مكلفة بتنفيذ **نهج الصندوق المحدث للعمل في الأوضاع الهشة لعام 2024 (يُشار إليه فيما يلي بـ "النهج المحدث")**، بما في ذلك أربعة مبادئ للعمل ونقاط عمل في أربعة مجالات.

9- **والمبادئ الأربعة للعمل** هي:

- اعتبار **القدرة على الصمود** هدفا رئيسيا، على سبيل المثال، من خلال النظر في كيفية مساهمة المكاسب في الدخل، أو الإنتاجية أو الأمن الغذائي في مساعدة الأسر المعيشية على التعافي من الصدمات؛
- المساهمة في **الوقاية** من خلال معالجة العوامل المحركة للهشاشة، على سبيل المثال، من خلال دعم الإدارة التشاركية وحل المنازعات المتعلقة بمصادر المياه، أو مسارات الماشية أو المراعي؛
- **عدم إلحاق الضرر** من خلال تضمين نُهج تراعي حساسية النزاع، على سبيل المثال، من خلال مراعاة ديناميات السلطة والنزاع عند الاستهداف وتصميم أحكام الإدماج الاجتماعي والتمكين، بما في ذلك في سياقات ما بعد النزاع؛
- **ومواصلة العمل** خلال الأزمات أو عندما يتعذر على الصندوق العمل من خلال نموذج أعماله المعتاد، على سبيل المثال، من خلال استخدام الأموال التكميلية، أو صناديق المناخ والبيئة، أو التنفيذ بواسطة أطراف ثالثة.

10- **ويربط التركيز على القدرة على الصمود هذه المبادئ بنقاط الدخول الأربع**. وعلى سبيل المثال، في مشروع التنمية الزراعية المستدامة في جنوب السودان لعام 2024، تُستخدم التنمية التي يقودها المجتمع المحلي لتحقيق الدخل، والأمن الغذائي والفوائد البيئية (أي قدرة سبل العيش على الصمود) مع تمكين الوقاية وعدم إلحاق الضرر من خلال دعم الحوكمة المحلية الشاملة، وتمكين المرأة والشباب المحليين، وتضمين الآليات المحلية

لحل النزاعات. وفي المذكرة الاستراتيجية القطرية للجمهورية العربية السورية (2025-2027)، يخطط الصندوق للاستفادة من التحويلات المالية واستثمارات المغتربين إلى جانب ريادة الأعمال المحلية لدعم قدرة سبل العيش على الصمود، وإعادة تأهيل البنية التحتية لتسهيل إعادة الإدماج الاقتصادي للعائدين، وبالتالي المساهمة في الوقاية وعدم إلحاق الضرر، واستخدام التخطيط المحلي للمشروعات للمساعدة على استعادة العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمعات المحلية، مما يسهم مرة أخرى في الوقاية.

11- **وحدد النهج المحدث نقاط عمل** تحت عناوين التشخيص، ووضع البرامج، والدعم التشغيلي والشراكات. وقد أُحرز تقدم في المجالات الأربعة جميعها، على النحو الملخص أدناه:

- في إطار **التشخيص**، تشمل الإجراءات المنجزة تحديث **نماذج تقييم الهشاشة وعمليات الاستعراض** في عام 2025، مع استكمالها بتوجيهات للأفرقة القطرية لإدماج منظور الهشاشة في تقييم المخاطر وتدابير تخفيفها، وفي برامج الفرص الاستراتيجية القطرية ونظريات التغيير الخاصة بالمشروعات. وللمساهمة في تحسين التشخيص وفهم مسائل التنفيذ المحددة بشكل أفضل، طوّر الصندوق لوحة البيانات التفاعلية **المذكورة أعلاه والمدعومة بالذكاء الاصطناعي**. وعلى المستوى المؤسسي، ترافق ذلك مع رصد أوثق للهشاشة لتوجيه القرارات المتعلقة بالمخصصات المالية والرقابة.

- وفي إطار عملية وضع **البرامج**، تشمل الإجراءات المنجزة **إدخال منظور الهشاشة في السياسات، وخطط العمل والأدوات** المتعلقة بالرصد والتقييم، والمنظور الجنساني، والتغذية، والشباب، والتنمية التي يقودها المجتمع المحلي، والتمويل المناخي، وكذلك في المصفوفات المتكاملة لمخاطر المشروعات، وتطبيق منظور الهشاشة على استثمارات الصندوق المناخية. ويتعلق تطور رئيسي آخر بأدوات عملية وضع البرامج والإدارة التكيفية، والتي وُضعت توجيهات بشأنها، من بين أمور أخرى، للبرامج التكيفية المتعددة المراحل **ولمكونات المشروعات المتعلقة بالاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث**. وتتواءم مكونات الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث مع الخطط الوطنية وخطط الأمم المتحدة المتعلقة بالكوارث وحالات الطوارئ، وتعمل مع محفزات محددة مسبقا، ومخصصات الميزانية وترتيبات التنفيذ لتمكين المشروعات من التكيف لدعم حماية الأصول، وإعادة التأهيل والقدرة على الصمود. ويتضمن اثنا عشر مشروعا وافق عليها المجلس التنفيذي بين عامَي 2023 و2025 مكون استجابة لحالات الطوارئ والكوارث. وفي المستقبل، وبالاستفادة من تجربة مبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات، يقترح الصندوق جعل هذا المكون سمة من سمات معظم المشروعات.

- وفيما يتعلق **بالدعم التشغيلي**، تشمل الإجراءات المنجزة دراسة التحديات، والدروس المستفادة وأفضل الممارسات في مجالَي التوريد والإدارة المالية في السياقات الهشة، **ودعم استخدام المبادئ التوجيهية المبسطة للتوريد من خلال نهج قائم على المخاطر لتعزيز قدرة الاستثمارات على الصمود**. وحتى مايو/أيار 2026، جرى استخدام المبادئ التوجيهية المبسطة للتوريد في 17 مشروعا في 14 بلدا، منها 13 بلدا مدرجا على قائمة البنك الدولي. وإلى جانب معالجة الاختناقات المحددة، **يُعدّ ذلك جزءا من تحوّل مؤسسي نحو المرونة التشغيلية المستنيرة بالمخاطر**، حيث تسهم النظم الائتمانية التكيفية، المرتكزة على اللامركزية، في تعزيز قدرة الحافظة على الصمود من خلال تمكين استمرارية التنفيذ والاستجابة السريعة. ومن المتوقع إحراز مزيد من التقدم في عام 2026 من خلال تحديث التوجيهات المؤسسية بشأن الإدارة المالية والتوريد.

- وترتبط **تنمية قدرات الموظفين** أيضا بالدعم التشغيلي. وفي هذا المجال، أطلق الصندوق في مارس/آذار 2025 دورة أكاديمية للعمليات عبر الإنترنت حول الهشاشة، استكملتها ندوات تشغيلية ودعم للأفرقة القطرية بشأن استخدام تقييمات الهشاشة، وإدماج الهشاشة في تخطيط تعزيز القدرة على الصمود، واستخدام مكونات الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث، والعمليات التي يجب اتباعها في حال وقوع صدمات.

- وفي إطار **الشراكات**، كان من بين التطورات الرئيسية **تعزيز التعاون القائم على التكامل بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها**. وبموجب خطة العمل المشتركة بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي للفترة 2024–2027 بشأن العمل المشترك في الأوضاع الهشة، عملت المؤسستان على الاستفادة من نقاط القوة الخاصة بكل منهما في إثيوبيا، وهايتي، وموزامبيق، وجزر المحيط الهادي، وباكستان، والساحل، والسودان، وجنوب السودان، واليمن، وزامبيا. وشمل التعاون التقييمات المشتركة للهشاشة، وإدماج أصحاب الحيازات الصغيرة في برامج المساعدة الغذائية، والاستثمارات في القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية والخدمات اللوجستية. ومن الأمثلة على ذلك التقييمات المشتركة للهشاشة التي توجه كل وكالة في وضع برامجها المتعلقة بتعزيز القدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية في موزامبيق وجنوب السودان، وربط أصحاب الحيازات الصغيرة المدعومين من البرامج الممولة من الصندوق ببرامج التغذية المدرسية التي يدعمها برنامج الأغذية العالمي في هايتي وموزامبيق، وتقديم الدعم المشترك لسياسات وبرامج التغذية في باكستان، والخدمات اللوجستية المشتركة في هايتي. وفي العديد من هذه الحالات، تُعد منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة شريكا مهما أيضا، حيث تقدم الدعم التقني إلى المزارعين والحكومات لتعزيز الإنتاجية الزراعية. ويشكل هذا النهج القائم على البناء على نقاط القوة التكميلية الأساس **للمخطط العام للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها** من أجل التعاون في الأوضاع الهشة، والذي أُطلق في عام 2026.

- **كما جرى العمل على إقامة شراكات لتعزيز الحزمة المالية** التي يمكن أن يقدمها الصندوق إلى الحكومات في أوضاع الهشاشة أو لتمكين المشاركة المستمرة أثناء فترة تعليق الحافظة، بما يكمّل التدابير المتعلقة بشروط الإقراض وإدارة الحافظة. وعلى سبيل المثال، أقام الصندوق شراكات **مع صناديق المناخ والبيئة** في حالات ما بعد النزاع أو أثناء تسوية المتأخرات (مثل لبنان أو الصومال). ويوجد حاليا ما يقارب 480 مليون دولار أمريكي من إجمالي 1.25 مليار دولار أمريكي من الأموال في مجال المناخ والبيئة[5] في حافظة الصندوق في السياقات الهشة، وهو ما يمثل 36 مشروعا في 25 بلدا، باستثناء المشروعات ذات النطاق العالمي والإقليمي. ويُعد البرنامج العالمي للزراعة والأمن الغذائي شريكا مهما آخر في تنويع العرض المالي للصندوق في هذه السياقات، حيث جرت تعبئة الموارد في أكثر من 10 بلدان مدرجة على قائمة البنك الدولي منذ عام 2023.

- وبالإضافة إلى ذلك، **سعى الصندوق إلى إقامة شراكات مع مصارف إنمائية متعددة الأطراف أخرى، ولا سيما بصفتها جهات مشاركة في التمويل**، لبلوغ الحجم المطلوب من الاستثمار والاستفادة من خبراتها في مجال البنية التحتية والقطاع الخاص لدعم الأسواق والنظم الغذائية القادرة على الصمود في السياقات الهشة. وعلى سبيل المثال، في نيجيريا، يجمع برنامج المناطق الخاصة لتجهيز الصناعات الزراعية بين خبرة البنك الأفريقي للتنمية في البنية التحتية والاستثمارات الإنتاجية وخبرة الصندوق في ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. وفي إطار مبادرة AgriConnect، يعمل الصندوق مع البنك الدولي والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية على مشروع تسويق الزراعة وتنويعها في بابوا غينيا الجديدة - المرحلة الثانية، مما يدعم البنية التحتية والخدمات المحلية لتمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من الاستفادة من استثمارات الشركاء في البنية التحتية، والتكنولوجيا الإنتاجية والأسواق. وفي إطار تعاون كهذا، **يقدم الصندوق قيمة مضافة فريدة من خلال ضمان أن تحقق استثمارات الشركاء حصائل قادرة على الصمود في الميل الأول**. ويمكن أن يتحقق ذلك حتى عندما لا تتعلق الشراكة بالتمويل المشترك. وعلى سبيل المثال، سيدعم الصندوق في برنامجه القطري الجديد في أوكرانيا سبل العيش الريفية، وسلاسل القيمة، والإدماج الاجتماعي والقدرات المؤسسية المحلية من خلال أنشطة يخطط لها بعد مشاورات مكثفة مع ممولين آخرين لإضافة قيمة إلى عملهم.

[5] يشمل ذلك مرفق البيئة العالمية، وصندوق التكيف والصندوق الأخضر للمناخ.

- **وأخيرا، أثبتت الشراكات مع المؤسسات المحلية**، بما في ذلك منظمات المزارعين، والمؤسسات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية، **أهميتها البالغة في السياقات الهشة**. وأُشير إلى ذلك أيضا في التقييم المؤسسي للأداء المؤسسي والتشغيلي في إطار التجديدين الحادي عشر والثاني عشر لموارد الصندوق، والذي خلص إلى أن تمكين المؤسسات المحلية ساهم في تعزيز قدرة الحافظة على الصمود. وكانت هذه الشراكات حاسمة في أوقات عدم الاستقرار السياسي أو عند الحاجة إلى التنفيذ بواسطة أطراف ثالثة محلية. كما أدت دورا أساسيا في مبادرة الاستجابة للأزمات، ولا سيما في الاستهداف والتنفيذ في الميل الأول، فضلا عن المساهمة في تعزيز القدرة الاجتماعية والمؤسسية على الصمود بعد الصدمات الكبرى.

12- وخلال ما تبقى من التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سيواصل الصندوق تنفيذ الأعمال المخطط لها في إطار النهج المحدث، بما في ذلك:

- تعميق استخدام الأدوات الرقمية لجعل التصميم، ودعم التنفيذ والإبلاغ أكثر مرونة وكفاءة في أوضاع الهشاشة والأزمات؛
- مواصلة دعم قدرات الموظفين ووحدة إدارة المشروعات؛
- إدماج منظور الهشاشة في التوجيهات المؤسسية الجديدة بشأن الاستهداف؛
- إجراء عملية تفصيلية لتقدير التكاليف للعمليات في السياقات الهشة؛
- مواصلة الاستفادة من دور وحدة الهشاشة كميسر للتعلم بشأن الممارسات الفعالة وربط ذلك بخطة الصندوق بشأن أدلة الأثر الإجمالي.

13- وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق رصد الجدارة الائتمانية للحافظة السيادية، وتقييم أبرز المخاطر المرتبطة بالهشاشة والتي قد تؤثر على سداد الديون، ومواصلة إدراج السياقات الهشة في تنفيذ استراتيجيته للاستثمار في عمليات القطاع الخاص غير السيادية.

رابعا- أبرز الدروس المستفادة للتجديد الرابع عشر لموارد الصندوق

14- أسفرت تجربة الصندوق الأخيرة عن الدروس التالية:

15- **أولا، يتطلب العمل في السياقات الهشة توقعات واقعية**. وحتى يونيو/حزيران 2026، تشير مسودة التقرير السنوي عن التقييم المستقل في الصندوق لعام 2026 إلى انخفاض الأداء في مجالي الاستدامة والكفاءة في المشروعات في السياقات الهشة خلال العقد الماضي، وهو ما أكده أيضا تقرير الفعالية الإنمائية للصندوق لعام 2025. ويشير التقييم أيضا إلى ارتفاع حاد في تصنيفات الفعالية خلال الفترة 2022–2024، وهو ما تزامن مع طرح أدوات جديدة للسياقات الهشة. وفي المستقبل، يمكن للصندوق أن يتوقع ظهور فوائد هذه الأدوات مع استخدامها على نطاق أوسع وتوطيد اللامركزية. وعلى سبيل المثال، لاحظت وحدة الهشاشة خلال السنوات الماضية إدماجا أكبر لتقييمات الهشاشة وتحليلات العوامل المحركة للقدرة على الصمود في إعداد المشروعات والاستراتيجيات القطرية. ومع ذلك، وكما ورد في استعراض منتصف المدة للتجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، يمكن استخدام نتائج تشخيصات الهشاشة بشكل أكثر فعالية لتوجيه القرارات على مدار دورة المشروعات. وتدرك الأفرقة الإقليمية الحاجة إلى مواصلة تنمية قدرات الموظفين والشركاء في مجالات التشخيص، ووضع البرامج والإدارة التكيفية، والإدارة المالية والتوريد، وتحسين جودة البيانات وقدرات الرصد والتقييم.

16- **وثانيا، يتطلب العمل في الأوضاع الهشة طرائق فعالة لإدارة تكاليف التنفيذ المرتفعة**. وقد جرى توضيح هذه النتيجة في النهج المحدث بالبيانات المستمدة من تحليلات أُجريت قبل بضع سنوات، كما أُثيرت هذه المسألة

في مراجعة استشارية داخلية أجريت عام 2025 لقدرة الصندوق على الإشراف على المشروعات في السياقات الهشة، والتي أقرت بأن هذه المشروعات، لا سيما عندما تدخل العوامل الأمنية في الحسبان، تتطلب مخصصات ميزانية محددة. كما يشير التقييم المؤسسي إلى التكاليف الخفية في هذه السياقات. وتشمل هذه التكاليف تلك المرتبطة بجميع جوانب تنفيذ العمليات، بما في ذلك دعم التنفيذ والأنشطة الائتمانية. وتشمل النُهج المتبعة لمعالجة هذه التكاليف استخدام التكنولوجيا لجمع البيانات العالية الجودة ورصدها، بما في ذلك الإشراف عن بُعد، والأدوات الجغرافية المكانية، وجمع البيانات الرقمية وتحليلها، والذكاء الاصطناعي.

17- **وثالثا، تتطلب القدرة الاستيعابية وظروف السوق** في السياقات الهشة **ترتيبات محددة لإدارة المخاطر**، سواء بالنسبة إلى الحافظة السيادية أو الحافظة غير السيادية. وعلى الرغم من أن تعرّض الصندوق للمخاطر المتعلقة بالعمليات غير السيادية في السياقات الهشة محدود حتى الآن (4 عمليات غير سيادية في الحافظة النشطة الحالية المكونة من 16 عملية، باستثناء الصندوق الرأسمالي للأعمال الزراعية، موجودة في بلدان مدرجة على قائمة البنك الدولي)، فإن هذه السياقات غالبا ما توفر فرصا استثمارية محدودة أو بيئات تنظيمية غير مواتية. وهي تتطلب بالتالي ترتيبات محددة للإبداع وإزالة المخاطر (كما هو وارد بالفعل في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق)، سواء من الناحية المالية أو من خلال وسائل أخرى، بما في ذلك التكامل القوي مع الحافظة السيادية. وعلى المستوى السيادي، تُظهر التجربة أهمية الموازنة بين التزامات تخصيص الموارد والقدرة الاستيعابية، والقدرة على خدمة القروض، والاستمرارية. وعلى وجه التحديد، قد تواجه البلدان التي تعاني من أوضاع هشة تحديات في خدمة التزامات سداد القروض، مما قد يؤدي إلى تعليق وإلغاء (وربما إعادة تخصيص) الموارد غير المستخدمة. وتُعدّ التوجيهات المؤسسية، والرقابة ودعم التنفيذ أساسية لإدارة هذه المخاطر.

18- **ورابعا، تتطلب الشراكات التخطيط والإدارة النشطين لدعم التنفيذ**. وعلى سبيل المثال، عمل الصندوق في السنوات الأخيرة مع الشركاء ليعالج، من بين أمور أخرى، كيفية تحسين مواءمة آليات الإبلاغ المختلفة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ومختلف طرائق التمويل والائتمان بين المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وعلى مستوى الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، يوفر المخطط العام الجديد فرصة مهمة لمواصلة العمل على العوامل العملية التي تمكّن من التعاون، في حين أنه يمكن للتوجيهات الجديدة بشأن العمليات من النوع جيم أن تسهّل التعاون الأكثر مرونة للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. والأهم من ذلك، يتعين على الصندوق مواصلة الاستثمار في التعلم من المؤسسات الأخرى بشأن نُهج الشراكة الفعالة في السياقات الهشة. وفي هذا الصدد، كان الصندوق نشطا في جماعة الممارسين في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف بشأن الهشاشة، حيث تبادل تجربته في مجالات التشخيص، والتمويل المناخي، والإدارة المالية والتوريد، وتعزيز مواءمة النُهج عند الاقتضاء. ومن المبادرات القيمة الأخرى العمل مع حوار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة بشأن الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام لتعزيز التعلم بشأن التعاون مع الشركاء في المجال الإنساني وبناء السلام.

19- **وخامسا، تُظهر التجربة أهمية اتباع نهج مؤسسي متماسك**. وعلى سبيل المثال، تسير الجهود الأخيرة الرامية إلى إدماج الهشاشة في الدعم التشغيلي وعملية وضع البرامج جنبا إلى جنب مع إدماج الهشاشة في **تخطيط والميزانية المؤسسية والإدارة وعملية اللامركزية**. وفي إطار عملية اللامركزية 2.0، اعتُبرت الهشاشة عاملا رئيسيا يساهم في تعقيد الموقع في تحديد احتياجات الموارد البشرية في المكاتب القطرية على أساس المقاييس. وبناء على ذلك، ومع تساوي جميع العوامل الأخرى، من المرجح أن يكون لدى البلدان المدرجة في قائمة البنك الدولي عدد أكبر من الموظفين أو موظفين من الرتب الأعلى مقارنة بالبلدان الأخرى ذات المقاييس المماثلة. وقد ساهمت الهشاشة أيضا في توجيه الاعتبارات المتعلقة بافتتاح المكاتب القطرية وموقعها، مع التركيز على تحقيق التوازن بين القرب والحاجة إلى العمل مع الاعتبارات الأمنية واعتبارات واجب الرعاية. وتعد الهشاشة عاملا من العوامل التي تمكن الأفرقة العاملة في سياقات قطرية محددة من الوصول إلى موارد

أكبر نسبيا، على سبيل المثال، لأنشطة التصميم، والاستهلال والإشراف، استنادا إلى التبرير السردي. وفي المستقبل، سيظل التقدم المتسق في هذه المجالات مهما لدعم التنفيذ، وكذلك القدرة المستمرة على إدارة المخاطر للتمويل السيادي وغير السيادي.

20- **وسادسا، تُظهر** تجربة الصندوق الأخيرة **أهمية ترسيخ عقلية الاستعداد للأزمات والاستجابة لها** في الحافظة. وقد أسفرت مبادرة الاستجابة للأزمات عن ثروة من النتائج والدروس المستفادة التي تسهم بشكل متزايد في توجيه الاستثمارات في سياقات أخرى، بما في ذلك من خلال مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث. وعلى سبيل المثال، أشارت المبادرة إلى مجالات محددة للتركيز التشغيلي والتي تبينَ أنها مهمة للمجتمعات المحلية الريفية في مجموعة من أنواع الأزمات (الوصول إلى المدخلات، والبنية التحتية، والتمويل والأسواق). وأظهرت أيضا الاستخدام الفعال لقنوات التنفيذ البديلة عندما كان الحضور من خلال الحافظة السيادية مقيدا، على سبيل المثال، في أفغانستان، والنيجر، والصومال واليمن، وسهلت وضع برامج أكثر مرونة وتكيفا استجابة لمختلف الصدمات. وفي المستقبل، يمكن للصندوق أن يستفيد من هذه التجربة لتعزيز قدرة حافظته على الصمود في إطار التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق.[6]

خامسا- أسئلة للمناقشة

21- يبين ما تقدّم كيف تكيّف الصندوق مع تحوّل الهشاشة إلى سمة بارزة في بيئة عمله. وفي ضوء ذلك، يُدعى ممثلو المجلس التنفيذي إلى النظر فيما يلي:

- بالنظر إلى مجالات التنمية المؤسسية المبينة في الورقة، ما هي المجالات الأكثر استراتيجية لتعزيز قدرة الصندوق على التنفيذ في السياقات الهشة وحالات الأزمات؟
- ما هي المجالات الإضافية للتنمية المؤسسية التي ينبغي للصندوق أن ينظر في استكشافها بما يتجاوز نطاق التجديد الرابع عشر لموارد الصندوق لزيادة تعزيز مساهمته في بناء القدرة على الصمود في سياق عالمي معرّض للأزمات؟
- بما أن الصندوق يسعى إلى تعزيز بصمة عملياته غير السيادية في السياقات الهشة، ما هي بعض أبرز الدروس المستفادة من تجربة ممثلي المجلس التنفيذي في دعم استثمار القطاع الخاص في هذه السياقات؟

[6] في حين أن إنجازات مبادرة الاستجابة للأزمات مشمولة في تقرير مخصص (انظر الملحق السادس)، فإن أبرز الإنجازات تشمل الوصول إلى حوالي 3.5 مليون شخص، واستنادا إلى التقييمات السريعة لعينة من المشروعات، فإن 59 في المائة من الأسر المعيشية المستهدفة تحافظ على الدخل أو تحسنه، و54 في المائة تحافظ على الإنتاج أو تحسنه، و59 في المائة تحافظ على الأمن الغذائي أو تحسنه، و61 في المائة تحافظ على مبيعات السوق أو تحسنها.

التحليل بأثر رجعي للأوضاع الهشة في حافظة الصندوق: المنهجية والرؤى الإضافية

1- لدعم تعزيز المعرفة والفهم بشأن الهشاشة، أُجري تحليل بأثر رجعي لحافظة استثمار الصندوق ابتداء من عام 2025 لتطوير لوحة بيانات تفاعلية. وتتيح اللوحة للمستخدمين استكشاف رؤى الهشاشة من حافظة مشروعات الصندوق، بما في ذلك ما يلي:

- تتجلى الهشاشة بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة في السياقات التشغيلية. وعلى وجه التحديد، يُظهر التحليل بأثر رجعي أن الهشاشة موجودة إلى حد ما في جميع المشروعات الـ 170 المشمولة في العينة، والتي تغطي 85 بلدا يعمل فيها الصندوق.
- يختلف متوسط درجات الأوضاع الهشة بين المكونات، حيث سُجّلت أعلى درجة في الضعف في وجه الصدمات (80.5) وأدنى درجة في مخاطر العنف والنزاع (42.6). ومع ذلك، فإن متوسط درجات الأوضاع الهشة متشابهة نسبيا، مع تسجيل قيم مرتفعة لكل من شدة تداعيات الهشاشة على الأمن الغذائي (79.93) وشدة تداعيات الهشاشة على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة (74.8) (انظر الذيل).

2- وتحديد أبرز خمسة عوامل محركة رئيسية للهشاشة لكل مشروع، وتصنيف كل عامل ضمن أبعاد محددة مسبقا للهشاشة مقتبسة من منهجية حالات الهشاشة الخاصة بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، يُظهر أن معظم العوامل المحركة ترتبط بشكل وثيق بالبعدين الاقتصادي والاجتماعي. وهناك عدد قليل نسبيا من العوامل المحركة التي ترتبط بصورة وثيقة بالبعد الأمني.

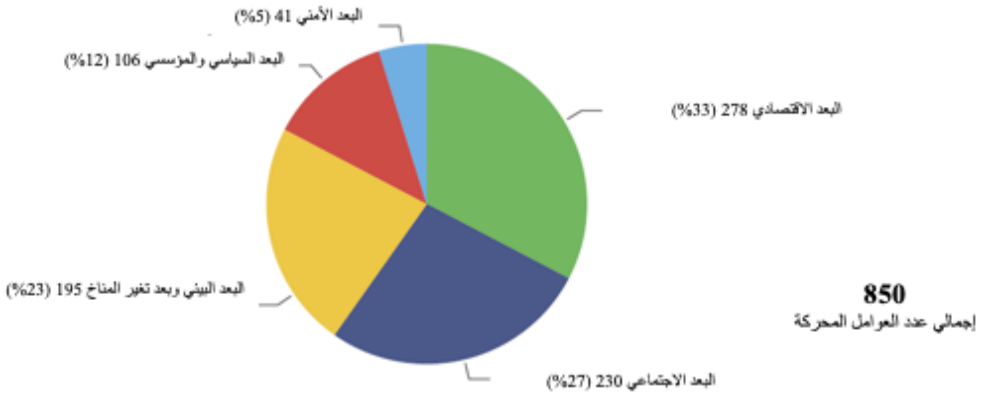

3- وجرى تضمين ما مجموعه 170 مشروعا استثماريا نشطا للصندوق في التحليل بأثر رجعي، باستثناء المشروعات الممولة بالمنح والمشروعات من النوع جيم، التي تقودها المنظمات الشريكة. واختيرت المشروعات من الحافظة النشطة للصندوق حتى 31 مارس/آذار 2026، بما في ذلك المشروعات المصممة في عام 2010 والتي تغطي 85 بلدا يعمل فيها الصندوق. وجرى الحصول على تقارير تصميم المشروعات البالغ عددها 170 تقريرا من البيانات المتاحة للجمهور على موقع ifad.org وعولجت مسبقا لاستخراج المحتوى الرئيسي، بما في ذلك: الموجز التنفيذي؛ وتحليل السياق؛ ونظرية التغيير؛ ومكونات المشروع؛ والإطار المنطقي؛ ومذكرة استعراض إجراءات التقدير الاجتماعي والبيئي والمناخي؛ والمصفوفة المتكاملة للمخاطر القطرية؛ وخطة الإدارة البيئية والاجتماعية والمناخية. ويختلف محتوى تقارير تصميم المشروعات بشكل كبير، مما يعكس حقيقة أن المشروعات صُممت في سنوات مختلفة، وفي سياقات مختلفة، ومن قبل أفرقة تصميم تقني مختلفة. وعلاوة على ذلك، يشترك الصندوق، والمنظمات الشريكة والكيانات الحكومية

المعنية في وضع تقارير تصميم المشروعات وفقا لصيغة موحدة، بقصد جعل معلومات المشروع متاحة للجمهور، مع أن معلومات المشروع ذات الصلة قد لا تكون دائما متاحة للجمهور أو لا يُكشف عنها بالكامل.

4- وعولجت المعلومات الأساسية لكل مشروع، استنادا إلى المحتوى المستخرج من تقارير تصميم المشروعات، بمجموعة من نماذج الذكاء الاصطناعي باستخدام مجموعة مخصصة من التعليمات (أي التلقينات) لتقييم انتشار أربعة مكونات رئيسية لتعريف الصندوق للهشاشة:

- الضعف في وجه الصدمات
- مخاطر العنف والنزاع
- ضعف الحوكمة
- ضعف البيئة التمكينية

5- وجرى تطبيق نظام تسجيل على مقياس من 0 إلى 100 لإجراء قياس كمي، من الناحية النسبية، لما يلي:

- درجة التعرض لكل مكون من مكونات الهشاشة؛
- شدة التداعيات على زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة والأمن الغذائي.

6- ولضمان إجراء تقييم أكثر توازنا وموثوقية، حُسبَت درجة مركبة لوضع الهشاشة باعتبارها المتوسط البسيط للدرجات التي جرى توليدها باستخدام نموذجين مختلفين للذكاء الاصطناعي. ولضمان الشفافية وتسهيل الاستعراض، أعدّت مبررات الدرجات الناتجة عن كلا النموذجين وقُدّمت بشكل منفصل، مما يتيح استعراض كل تقييم بالاستناد إلى المراجع الواردة في تقارير تصميم المشروعات المصدرية. وبالإضافة إلى الدرجات المركبة لأوضاع الهشاشة التي جرى توليدها بواسطة الذكاء الاصطناعي، استُخدمت نماذج الذكاء الاصطناعي أيضا لتحديد العوامل المحركة الحاسمة للهشاشة.

7- واستخدم التحليل نموذجين لغويين كبيرين للذكاء الاصطناعي لمعالجة تقارير تصميم المشروعات، حيث اختير النموذجان من مجموعة من النماذج الرائدة في القطاع وجرت مقارنتهما معياريا على أنهما مناسبان للغرض في سياق الصندوق. وبالنسبة إلى تقارير تصميم المشروعات التي لم تكن متاحة باللغة الإنكليزية، استُخدمت خدمات ترجمة الذكاء الاصطناعي المتخصصة لترجمة محتوى تقارير تصميم المشروعات من الفرنسية أو الإسبانية إلى الإنكليزية. وللتحقق من ملاءمة وتحسين أداء وخدمات نموذجَي الذكاء الاصطناعي للتحليل بأثر رجعي، اتُخذت تدابير محددة للتحقق من البيانات، واختبار التحيز، والوصول بالتشكيلات إلى المستوى الأمثل.

8- وخضعت العملية برمتها لاستعراض أقران داخلي صارم لضمان سلامة المنهجية، والمواءمة مع النهج المحدث للصندوق تجاه الهشاشة، ودقة البيانات.

تقييمات الهشاشة كأدوات للتصميم والإدارة القائمين على الوعي بالمخاطر في عمليات الصندوق

1- تُعدّ تقييمات الهشاشة من الأدوات المتاحة للأفرقة التشغيلية لتصميم البرامج القطرية والاستثمارات ودعم تنفيذها على أساس قائم على الوعي بالمخاطر. وفي إطار تقييم الهشاشة، يساعد جدول ملخص للهشاشة الأفرقة على تحديد العوامل المحركة المحددة عبر خمسة أبعاد من خلال توثيق كيفية تأثيرها على المجتمعات المحلية الريفية وترجمتها إلى مخاطر ملموسة للبرامج أو المشروعات القطرية. كما يجري إدراج جدول القدرة على الصمود لمساعدة الأفرقة على إبراز نقاط القوة القائمة وقدرات التكيف التي يمكن للصندوق الاستفادة منها، استنادا إلى الأدلة المستمدة من المشاورات المجتمعية، والإشراف على المشروعات، وعمليات الاستعراض القطري، والدروس المستفادة من تقارير الإنجاز، والرصد والتقييم وتجارب الشركاء. وتوفر تقييمات الهشاشة وغيرها من أدوات إدارة المخاطر المرتبطة بالاستراتيجيات والمشروعات القطرية، عند النظر إليها مجتمعة، للأفرقة التنفيذية مسارا واضحا لدعم التصميم والتنفيذ يستند إلى المخاطر والفرص الخاصة بكل سياق لبناء القدرة على الصمود.

المثال الأول: مذكرة الاستراتيجية القطرية للجمهورية العربية السورية

2- استخدم الفريق القطري للجمهورية العربية السورية مذكرة تقييم الهشاشة لتوجيه مذكرته الاستراتيجية القطرية للفترة 2025–2027 والمصفوفة المتكاملة للمخاطر القطرية. وحدد التقييم أبرز العوامل المحركة للهشاشة، بما في ذلك النزاع، وضعف المؤسسات، وعدم الاستقرار الاقتصادي، والإجهاد المناخي والنزوح، والتي شكلت مخاطر تشغيلية كبيرة. وعلى سبيل المثال، يعني إدراك أثر النزاع على البنية التحتية أن إصلاح البنية التحتية المتضررة من جراء النزاع، مثل جسر في حماه، يمكن أن يساعد على خفض تكاليف النقل للمزارعين. وارتبط كل عامل محرك للهشاشة بمخاطر محددة واستراتيجيات للتخفيف من حدتها، مثل الاعتماد على الشركاء المحليين لفهم ديناميات الأمن، وتبسيط هياكل المشروعات استجابة لضعف القدرات المؤسسية، وتعديل الخطط المالية لإدارة عدم الاستقرار الاقتصادي واستهداف المجموعات الضعيفة لتعزيز الإدماج الاجتماعي. كما وجه التقييم الأهداف الاستراتيجية الواردة في مذكرة الاستراتيجية القطرية، مع التركيز على القدرة على الصمود، ونُهج التنمية التي يقودها المجتمع المحلي والتكيف مع المناخ، مع تحديد السياق القطري على أنه سياق تعافٍ ما بعد النزاع.

المثال الثاني: مشروع التنمية الزراعية المستدامة في جنوب السودان

3- يُظهر مشروع التنمية الزراعية المستدامة في جنوب السودان، الذي جرت الموافقة عليه في عام 2024 ومن المقرر إنجازه في عام 2031، استخدام تقييمات الهشاشة لتوجيه تصميم المشروعات. وحدد الفريق مواطن الضعف البيئي والاجتماعي والأمني، مثل ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والصدمات المناخية، والنزوح، ونهب الماشية، وضعف الحوكمة، ورَبَطَ كل ذلك بالآثار السلبية على الزراعة وتفاقم عدم المساواة بين الجنسين. وبناء على ذلك، صنّف الفريق المخاطر إلى فئات مخاطر سياسية/حوكمة، واقتصادية كلية، وأمنية، وبيئية، ومخاطر القدرات المؤسسية، مع الاعتراف بمسائل مثل محدودية الإشراف، والحاجة إلى الدعم من أطراف ثالثة، والفساد ومخاطر التوريد. ووجه التحليل نظرية التغيير وتدابير التخفيف؛ مثل إدارة النظم الضعيفة، والعمل مع الجهات الفاعلة الخارجية والبناء على الترتيبات الحالية للمشروع. وشملت التدابير التشغيلية تنظيم بعثات إشرافية متكررة وصغيرة الحجم، وأدوات توريد متخصصة لضمان الجودة والمراقبة، ونظام رصد وتقييم مبسطا باستخدام أطراف ثالثة عند الحاجة.

تمكين المرونة التشغيلية في وجه الأزمات: مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث في المشروعات

1- لدى الصندوق مجموعة من أدوات الاستجابة لحالات الطوارئ التي تتيح للمشروعات التمتع بالمرونة اللازمة للاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، مع الحفاظ على مكاسب التنمية الطويلة الأجل في المناطق الريفية في حال وقوع أزمات. ومن بين هذه الأدوات، استُحدث التوجيه بشأن مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث في عام 2025 لدعم المشروعات في تقديم الدعم الفوري والموجه إلى السكان المتضررين، مع الالتزام الكامل بمهمة الصندوق وبمنطق وتصميم مشروعات قائمة محددة.

2- وبمجرد تفعيل مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث نتيجة لأحداث محددة مسبقا ومتفق عليها مسبقا، ينبغي تنقيح خطط العمل والميزانيات السنوية لإدراج أنشطة مكون الاستجابة لحالات الطوارئ والكوارث، إن لم تكن مدرجة بالفعل. وإذا استدعت تداعيات صدمة أو أزمة ما إجراء تغييرات جوهرية في تصميم المشروع تتجاوز نطاق المكون، تُطبَّق عندئذ سياسة الصندوق بشأن إعادة هيكلة المشروعات لإجراء التغييرات اللازمة ضمن إطار زمني محدود.

بعض الأمثلة على استثمارات القطاع الخاص في سياقات هشة

مؤسسة Babban Gona، نيجيريا

1- أدى العنف، والاضطرابات الاجتماعية، والركود الاقتصادي وآثار تغير المناخ إلى نزوح ملايين الأشخاص داخل نيجيريا. ولهذا السبب، أجرى الصندوق في عام 2021 أول استثمار له على الإطلاق في مؤسسة Babban Gona، وهي شركة في القطاع الخاص تعمل على معالجة الأسباب الجذرية للعنف في البلد الواقع في غرب أفريقيا. وأعطى قرض الصندوق البالغ 5 ملايين دولار أمريكي للمؤسسة الاجتماعية التي تركز على المزارعين العديد من الأدوات التي تحتاج إليها لمساعدة الأشخاص الضعفاء على أن يصبحوا أكثر قدرة على الصمود.

2- وحتى عام 2025، وصلت مؤسسة Babban Gona إلى 003 384 مزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة منذ بدء المشروع، بما في ذلك 162 17 مزارعا مرتبطا ببرنامج التأقلم مع تغير المناخ ودعم الأعمال الزراعية في حزام السافانا الخاص بالصندوق،[7] الذي جرت الموافقة عليه في عام 2013 وأُنجزَ في عام 2021، مما يوفر لهم إمكانية الوصول إلى الموارد والخدمات اللازمة لتعزيز الإنتاجية. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ 100 في المائة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة المشاركين عن زيادات في كل من المحاصيل والدخل. وعلى مستوى التوظيف، هيأت مؤسسة Babban Gona 739 000 فرصة عمل حتى نهاية عام 2025، بما في ذلك 673 302 فرصة عمل للنساء و225 548 فرصة عمل للشباب. وتسلط هذه النتائج الضوء على الدور المستمر الذي تؤديه مؤسسة Babban Gona في تعزيز النمو الشامل وتوسيع الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية.

مجموعة Futuro MBC، موزامبيق

3- Futuro MCB هي مؤسسة تمويل بالغ الصغر ذات توجه اجتماعي في موزامبيق تقدم الخدمات المالية والقروض إلى السكان الريفيين الذين يعانون نقصا في الخدمات، ولا سيما رائدات الأعمال.

4- وفي عام 2021، قدم الصندوق، من خلال الصندوق الاستئماني للقطاع الخاص، قرضا بقيمة مليونَي دولار أمريكي لدعم Futuro في استقرار الحصول على التمويل لأصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات الريفية البالغة الصغر والصغيرة والمتوسطة، مع توسيع حافظة التمويل الريفي البالغ الصغر لـ Futuro أيضا، من خلال الإقراض الفردي والجماعي. ويتضمن قرض الصندوق توفير تمويل معاكس للدورة الاقتصادية خلال أوقات الأزمات لتعزيز توسيع حافظة الإقراض البالغ الصغر لـ Futuro دعما للأنشطة الاقتصادية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمؤسسات البالغة الصغر في المناطق الريفية في نامبولا، والمساهمة بالتالي في الحد من الفقر وتعزيز القدرة على الصمود.

5- وفي عام 2025، بلغت مدفوعات Futuro للزراعة 1.03 مليون دولار أمريكي، لدعم 577 1 عميلا، مع توزيع متوازن بين الجنسين، حيث تمثل النساء 54 في المائة من العملاء والشباب 36 في المائة.

[7] الوثيقة EB 2013/110/R.18.

أمثلة على التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في السياقات الهشة

1- عمل الصندوق خلال السنوات القليلة الماضية، من خلال شراكته مع الوكالتين الأخريين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، على تحقيق أقصى أوجه التآزر وتحقيق النتائج بكفاءة في العديد من البيئات الهشة والمتقلبة، وغالبا في سياقات شهدت تراجعا في المساعدة الإنمائية الرسمية سواء على مستوى العمل الإنساني أو الاستثمارات الإنمائية.

2- ومن الأمثلة على ذلك، في إطار **خطة العمل المشتركة بين الصندوق وبرنامج الأغذية العالمي بشأن الأوضاع الهشة، برنامج زيادة قدرة سبل العيش على الصمود في جنوب السودان**، الذي جرت الموافقة عليه في عام 2021 ومن المقرر إنجازه في عام 2028، والذي يوضح كيف يعمل برنامج الأغذية العالمي والصندوق معا عند ترابط المساعدة الإنسانية والتنمية الطويلة الأجل. وفي إكواتوريا الغربية، مكّن تقييم مشترك لسلسلة القيمة برنامج الأغذية العالمي من شراء 650 طنا من الذرة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، وربط 250 2 مزارعا من المشاركين في برنامج زيادة قدرة سبل العيش على الصمود في جنوب السودان – نصفهم من النساء – ببرامج المساعدة الغذائية في يامبيو ونزارا. ومن خلال الجمع بين التوريد المحلي وسلاسل القيمة المعززة، تعمل هذه الشراكة على بناء القدرة على الصمود وتهيئة فرص أكثر كفاءة وقائمة على السوق للمجتمعات المحلية الريفية في واحدة من أكثر السياقات هشاشة في العالم.

3- وفي هايتي، من المقرر أن يكون مشروع **تعزيز الأمن الغذائي من خلال الزراعة المستدامة، وتنمية الاقتصاد المحلي والأنماط الغذائية الصحية**، الذي جرت الموافقة عليه في عام 2024 ومن المقرر إنجازه في عام 2032، والمنفذ في المنطقة الجنوبية الشرقية، المنصةَ البرنامجية الرئيسية، حيث تشمل الحصائل الرئيسية إقامة روابط سوقية بين منظمات المزارعين المدعومة من الصندوق وبرنامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية الخاص ببرنامج الأغذية العالمي. ومن المتوقع أيضا أن يوفر المشروع نافذة تمويل للقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية من خلال الاقتراح المقدم في إطار الدورة التاسعة لتجديد موارد مرفق البيئة العالمية، حيث تقدم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مدخلات تقنية في مجالات الزراعة الإيكولوجية، والإدارة المستدامة للأراضي والمياه، وتحويل النظم الغذائية. وبالتالي، فإن لدى المشروع القدرة على أن يصبح مثالا قويا على تعاون الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها حول مشروع رئيسي ممول من الصندوق.

4- وبالتوازي مع ذلك، يركز **مشروع الاقتصاد الأزرق الشامل**، الذي جرت الموافقة عليه في عام 2021 ومن المقرر إنجازه في عام 2028 في شمال شرق البلد، على الحصائل على مستوى السياسات، ولا سيما وضع السياسة الوطنية للاقتصاد الأزرق في هايتي بدعم تقني من منظمة الأغذية والزراعة، رهنا بالموافقة.

5- وتكملة لهذه الجهود البرنامجية والسياساتية، ستضمن اتفاقية الخدمات اللوجستية المشتركة مع برنامج الأغذية العالمي استمرارية العمليات من خلال تمكين الصندوق من الوصول المباشر إلى خدمات النقل الجوي لبرنامج الأغذية العالمي.

6- وتُعد **مبادرة الاستجابة للأزمات في النيجر** مثالا آخر على كيفية استفادة الصندوق من القدرات التشغيلية ووجود الجهات الفاعلة الأخرى – في هذه الحالة منظمة الأغذية والزراعة – في سياق هشاشة مقترن بأثر أزمة عالمية. وفي أعقاب الانقلاب الذي حصل في عام 2023، والذي أدى إلى تعذر استمرار التنفيذ من خلال آلية قروض للصندوق، أُعيد تصميم المشروع الرئيسي لمبادرة الاستجابة للأزمات ليجري تنفيذه من قبل طرف ثالث. واختيرت منظمة الأغذية والزراعة كشريك رئيسي نظرا إلى وجودها التشغيلي القوي، وخبرتها في الاستجابة للطوارئ الزراعية، وشراكاتها الراسخة مع المؤسسات الوطنية، ونموذجها اللامركزي للتنفيذ، وجعل كل ذلك استمرار العمليات بسرعة أمرا ممكنا على الرغم من عدم الاستقرار السياسي. وبفضل منحة قدرها 3 ملايين دولار أمريكي، وصلت المبادرة إلى 500 16 أسرة معيشية في المناطق العالية الخطورة

والضعيفة في وجه الظواهر المناخية، متجاوزة الأهداف المحددة، حيث شكلت النساء والشباب أكثر من نصف المستفيدين من المشروع. وأتاحت الشراكة حماية سبل العيش وتعزيز القدرة على الصمود، وربط الاستجابة الفورية للأزمات بالتعافي على المدى الطويل.

7- ويُعدّ **مشروع دعم القطاع الزراعي في مقاطعة شمال كيفو**، الذي جرت الموافقة عليه في عام 2015 ومن المقرر إنجازه في عام 2026، في جمهورية الكونغو الديمقراطية برنامجا لتنمية سلسلة القيمة يدعم حوالي 33 000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال منظمات المزارعين. وهو يعمل في بيئة شديدة الصعوبة تتسم بالنزاع، والأوبئة، والكوارث الطبيعية ومحدودية حضور الدولة. وشهد المشروع معدلات تنفيذ منخفضة، حيث جرى إكمال 4 من أصل 55 استثمارا مخططا في البنية التحتية في عام 2025. وشملت التحديات الرئيسية توريدا شديد المركزية تسبب في حدوث تأخيرات، وتدهورا في الوضع الأمني حد من إمكانية الوصول، واضطرابات تشغيلية. وفي عام 2025، قدم مشروع دعم القطاع الزراعي في مقاطعة شمال كيفو نهجا لامركزيا، حيث تحول من التوريد المركزي إلى التنفيذ المحلي بقيادة منظمات المزارعين. ولدعم ذلك، أدخل الصندوق عمليات ائتمانية مكيفة، بما في ذلك إجراءات توريد مبسطة مصممة خصيصا للجهات الفاعلة المحلية واعتماد عمليات مرنة للسياقات الهشة. وجرى دعم ذلك من خلال الاستثمار في قدرات لجان التوريد داخل منظمات المزارعين وتحسين الشفافية من خلال نظام التوريد في المشروعات من البداية إلى النهاية عبر الإنترنت. وأدت منظمات المزارعين دورا تشغيليا مركزيا، بما في ذلك اختيار المقاولين، ومراقبة الأعمال، وتنسيق أصحاب المصلحة والحفاظ على الاتصال. وقد مكن قربها من المجتمعات المحلية من مواصلة العمليات على الرغم من انعدام الأمن. وأدى هذا التحول إلى تحسينات سريعة وهامة، حيث أنجِز 36 استثمارا في البنية التحتية في مايو/أيار 2026 ويجري تنفيذ 15 استثمارا آخر. ومن شأن دعم النُهج التكيفية في التوريد وتمكين الجهات الفاعلة المحلية في السياقات الهشة أن يحسّن بشكل كبير تنفيذ المشروعات، مع تعزيز القدرة على الصمود، والملكية والاستدامة.

وثائق مرجعية

- نهج الصندوق المحدّث للعمل في الأوضاع الهشة
- معالجة الهشاشة من خلال التركيز على سبل العيش الريفية: تفكُّر في دور الصندوق (ورقة عام 2023)
- مبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات: من الأزمة إلى التعافي: النتائج والتنفيذ والدروس المستفادة (2022-2025). لمحة عامة عن تقارير المجلس التنفيذي المنشورة
- حماية سبل العيش والقدرة على الصمود الريفية – استجابة الصندوق لآثار الحرب في أوكرانيا: مبادرة استجابة للأزمات (EB 2022/135/R.39)
- تحديث بشأن مبادرة الصندوق للاستجابة للأزمات (EB 2023/OR/3)
- تحديث ثان بشأن مبادرة الصندوق الاستجابة للأزمات (EB 2024/OR/12)
- تحديث ثالث بشأن مبادرة الصندوق الاستجابة للأزمات (EB 2025/OR/29)

Fragility situations scores: by fragility components and fragility implications

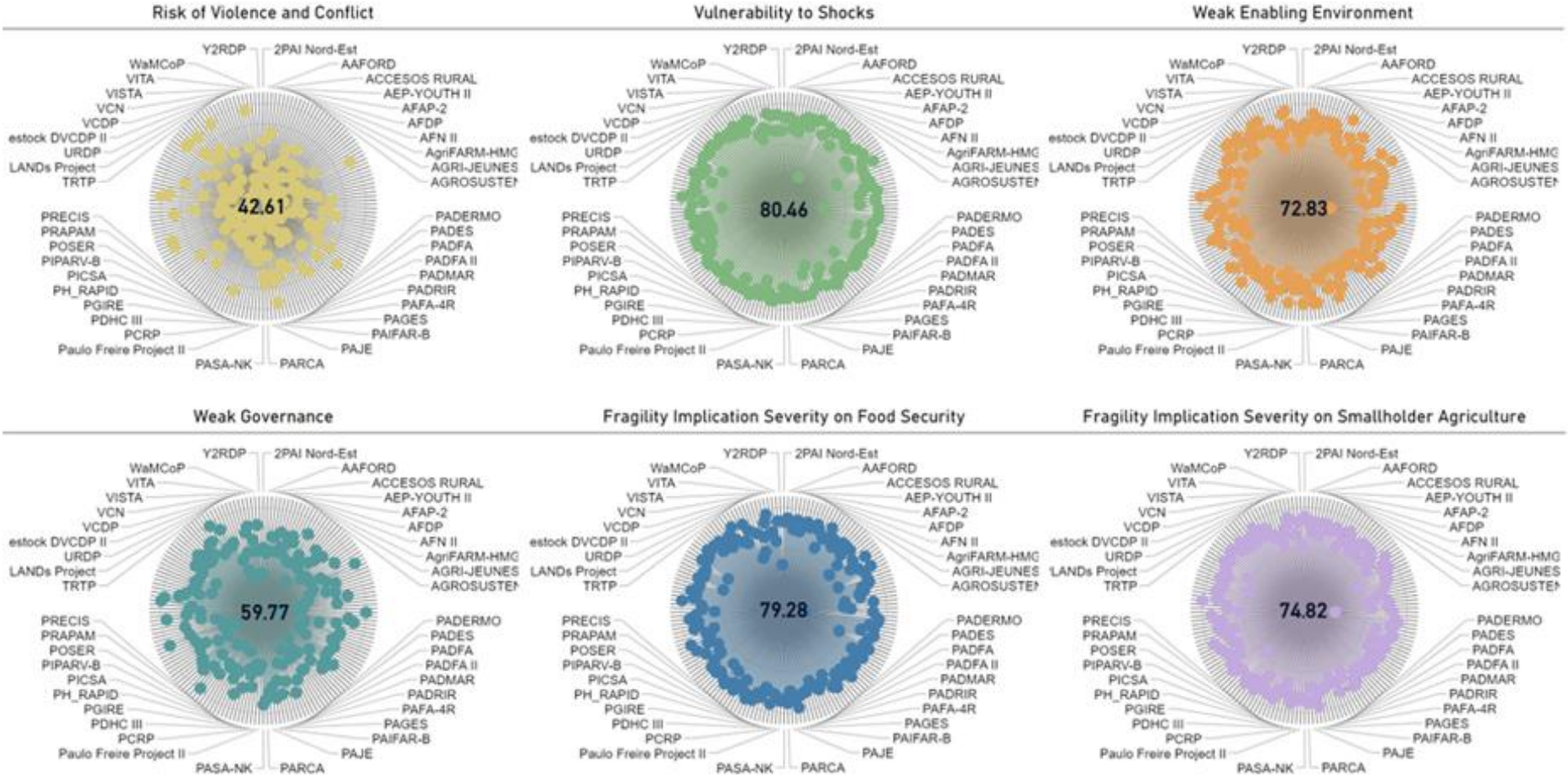

Note: Acronyms refer to individual projects, but not all 170 analysed projects appear in this graphic. Individual project data can only be seen in the dashboard developed for internal IFAD staff use.